



دور المؤسسات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي بالمجتمعات المتأثرة بالحروب (قطاع غزة نموذجاً)

الاستاذ الدكتور أمجد محمد المفتي
أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين
البريد الإلكتروني: amofity@iugaza.edu.ps

الاستاذ محمد يحيى شملخ
أخصائي اجتماعي، فلسطين
البريد الإلكتروني: h.w.ayoush@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة تحديد دور المؤسسات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي خلال الحرب على قطاع غزة، حيث تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، واعتمدت على أداة الاستبيان من إعداد الباحثان، وطُبقت على العديد من المؤسسات الأهلية التي لها دور فاعل في تعزيز السلم الأهلي خلال الحرب، والتي بلغت نحو (38) مؤسسة أهلية، وقد تمثلت العينة في جميع مدراء المؤسسات ومدراء المشاريع والأخصائيين الاجتماعيين في هذه المؤسسات، الذين بلغ عددهم (76) مفردة، مثّلوا عينة قصدية للدراسة خلصت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: إن دور المؤسسات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي خلال الحرب على قطاع غزة جاء بنسبة (مرتفعة) في جميع الأبعاد، حيث جاء أولاً دورها في تعزيز التماسك الاجتماعي بنسبة (88.47%)، ثم تعزيز سيادة القانون بنسبة (83.71%)، ثم نشر ثقافة الحوار المجتمعي بنسبة (83.08%)، ثم تجريم خطاب الكراهية بنسبة (82.52%)، وأخيراً نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة بنسبة (79.82%). إن مستوى المعوقات التي تحدّ من تعزيز السلم الأهلي خلال الحرب على قطاع غزة جاء بنسبة (مرتفعة) بلغت (86.18%) وبناءً على نتائج الدراسة توصّلت الدراسة إلى توصيات عدة، أهمها: توسيع استخدام الوسائل الرقمية والإعلام الجديد في نشر ثقافة الحوار المجتمعي واعتماد معايير مؤسسية واضحة لضمان العدالة والشفافية في توزيع المساعدات الإنسانية، وربطها بأنظمة رقابة ومساءلة مجتمعية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الأهلية، السلم الأهلي، الحروب، قطاع غزة.



The Role of Non-Governmental Organizations (NGOs) in Promoting Civil Peace in War-Affected Societies (The Gaza Strip as a Model)

Prof. Dr. Amjad Muhammad Al-Mufti

Professor and Head of the Department of Social Work, Islamic University of Gaza, Palestine

Email: amofty@iugaza.edu.ps

Muhammad Yahya Shamlakh

Social Worker, Palestine

Email: h.w.ayoush@gmail.com

ABSTRACT

This study sought to examine the role of non-governmental organizations (NGOs) in fostering civil peace during the war on the Gaza Strip. The study is classified as a descriptive research design and employed the social survey method using a sample-based approach. Data were collected through a questionnaire developed by the researcher and administered to a set of NGOs actively engaged in civil peace promotion during the conflict, totaling 38 organizations. The study sample comprised 76 respondents, including directors, project managers, and social workers, selected through a purposive sampling technique. The most important findings of the study: The findings indicate that the role of NGOs in promoting civil peace during the war on the Gaza Strip was assessed as high across all examined dimensions. The highest contribution was in strengthening social cohesion (88.47%), followed by enhancing the rule of law (83.71%), promoting a culture of community dialogue (83.08%), criminalizing hate speech (82.52%), and finally fostering a culture of public property protection (79.82%). The study further revealed that the level of constraints limiting the effectiveness of civil peace promotion during the war in the Gaza Strip was also high, reaching 86.18%, indicating substantial operational and contextual challenges facing NGOs in this domain. The most important recommendations of the study: Expanding the utilization of digital platforms and new media tools to reinforce a culture of inclusive community dialogue and participatory communication. Establishing clear institutional frameworks to ensure fairness and transparency in the distribution of humanitarian assistance, integrated with robust monitoring and community accountability mechanisms.

Keywords: Non-Governmental Organizations, Civil Peace, Armed Conflicts, Gaza Strip.



مدخل لمشكلة الدراسة:

شهد المجتمع الدولي مع مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات دراماتيكية في طبيعة النزاعات المسلحة؛ إذ لم تعد الحروب تقتصر على الصراعات التقليدية بين دول العالم، بل تطوّرت إلى أنماط معقدة من النزاعات الأهلية، والحروب بالوكالة، والتوترات العابرة للحدود، والتي أدّت إلى تسجيل أعلى مستويات النزوح القسري في التاريخ الحديث؛ ما يجعل دراسة ظاهرة الحرب ضرورة ملحة لفهم التحديات التي تواجه السِّلْم الاجتماعي (World Bank, 2024).

وعلى الرّغم من الطّابع العالمي للأزمات الناتجة عن النزاعات، إلّا أنّ قطاع غزة يمثل حالة استثنائية وفريدة في التاريخ المعاصر؛ حيث تداخلت فيه آثار الحروب العسكرية المتتالية مع تداعيات الحصار المشدّد المستمر لأكثر من ثمانية عشر عامًا؛ ما خلق بيئة معقدة من الحرمان المادي، والضغط النفسي المستمر. إنّ توالي هذه الصدمات المركبة من حروب مدمّرة، وحصار خانق، وأزمات سياسية داخلية- قد جعل من غزة مختبرًا للأزمات الإنسانية المزمنة، فلم تعد التحديات تقتصر على إعادة الإعمار المادي، بل امتدّت لتشمل محاولات معالجة الانهيار الاقتصادي الحادّ، وتفكّك النسيج المجتمعي تحت وطأة الفقر، والبطالة، والتهجير القسري المتكرر.

وتنعكس الآثار المباشرة للأزمات على الواقع المعاش للشعوب؛ فتمثّل الحروب والنزاعات المسلحة ذروة الأزمات الإنسانية، وأكثرها فتكًا باستقرار المجتمعات؛ حيث تتجاوز آثارها التدمير المادي لتحدث زلزالًا في البنى التحتية النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية. فمن الناحية الاجتماعية، تعمل الحروب على تمزيق الروابط الأسرية، وتشويه الهوية الجماعية، وتؤدي إلى تنامي ظواهر التفكّك والنزوح القسري؛ ما يخلق مجتمعات هشّة تعاني من فقدان الأمان الجماعي. أما من المنظور النفسي، فإنّ التعرض المستمر للصدمات يترك ندوبًا غائرة في الوعي الجمعي، تتجسّد في اضطرابات ما بعد الصدمة، وحالات القلق والارتباك التي تصيب الأفراد؛ ما يضعف قدرة المجتمع على الصمود النفسي. وعلى الصعيد الاقتصادي، تلتهم الحروب مقدّرات الشعوب، وتدمّر سبل العيش، وتدفع بمعدلات الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة؛ ما يحوّل المجتمع إلى بيئة خصبة للتوترات نتيجة الصراع على الموارد المحدودة. إنّ هذه المصائب المتراكمة لا تنتهي بانتهاء العمليات العسكرية بل تترك إرثًا من الأزمات المعقدة التي تحتاج إلى سنوات من العمل لإعادة ترميم الإنسان قبل البنيان (Abu-Nimer, 2021).

لقد ألقى هذا الواقع المأزوم بتبعاته المباشرة على بنى المجتمع؛ حيث تؤدي الحروب المتتالية إلى استنزاف الموارد المادية والبشرية؛ ما يضع منظومة "التكافل الاجتماعي" الداخلية تحت ضغط هائل. ففي حين تبرز مبادرات الفزعة والتعاون الشعبي في البداية، إلّا أنّ إطالة أمد النزاع والمصائب الاقتصادية قد تؤدي إلى تآكل شبكات الأمان التقليدية، وبالتالي غياب التكامل بين الفئات المجتمعية نتيجة النزوح، وتشتت الأسر؛ الأمر الذي يضعف "رأس المال الاجتماعي"، ويحول دون قدرة المجتمع على ترميم ذاته داخليًا، ويجعل من التدخل المهني لإعادة بناء جسور الثقة والتعاقد ضرورة لا غنى عنها لمواجهة مخاطر التفكّك (Hardcastle et al., 2023).

ولا يقتصر هذا التفكك على الجانب البنائي للمجتمع فحسب، بل يمتد ليطل الوعي الجمعي ومنظومة القيم؛ فمع تآكل شبكات الأمان، تضيق مساحات العقلانية، ويطغى صوت الرصاص على لغة "الحوار المجتمعي". وتعد بيئة الأزمات تربة خصبة لنمو "خطاب الكراهية" والتحريض؛ حيث يميل الأفراد تحت وطأة الضغط النفسي إلى إلقاء اللوم على الآخرين، أو تبني سلوكيات إقصائية، ويترتب عليه تحوّل النزاعات البسيطة إلى صراعات مجتمعية عنيفة؛ ما يهدّد وحدة الصف الداخلي. لذا، فإن العمل على "نبذ العنف" يتطلب جهدًا فكريًا واجتماعيًا منظمًا لمحاصرة ثقافة الكراهية، واستبدالها بقيم التسامح، وقبول الآخر (Reid, 2022).

وعلاوة على هذا التدهور القيمي، فإنّ غياب لغة الحوار والعقلانية يمهّد الطريق لانهيار شامل في الضوابط السلوكية الميدانية؛ إذ تعتبر "سيادة القانون" الضّحية الصامتة في الحروب؛ حيث يؤدي انشغال الأجهزة الأمنية



والقضائية بتداعيات العدوان إلى حالة من الهشاشة القانونية، فيشجع البعض على التعدي على "الممتلكات العامة"، أو محاولة "أخذ الحق باليد" (الحواجري، 2024)

وفي ظلّ هذا الفراغ المؤسّساتي والقانوني، تتعاظم مسؤولية المؤسسات الأهلية في ترميم التصدعات التي خلفتها الحرب؛ حيث تعتبر المؤسسات الأهلية الفاعل الأبرز في امتصاص الصدمات الناتجة عن الحروب، وتعمل على إعادة بناء القواعد الاجتماعية المهدمة من خلال برامج التدخل وقت الأزمات. إنّ قدرة هذه المؤسسات على الوصول للمناطق المهمّشة تمنح المجتمع صموداً يمنع الانهيار الكلي للمنظومة الاجتماعية، ويؤكد (عبد الهادي، 2025) أنّ الاستقرار في المجتمعات التي تواجه نزاعات مستمرة يرتبط عضوياً بمدى فاعلية المنظمات غير الحكومية في تقديم خدمات متكاملة تجمع بين الإغاثة والتنمية الاجتماعية.

ولا يقتصر دور هذه المؤسسات على تقديم الخدمات المادية فحسب، بل يمتد ليكون صمام أمانٍ قيميّ وأخلاقي؛ إذ تؤدي المؤسسات الأهلية دوراً ريادياً في استنهاض قيم التعاون والمسؤولية التضامنية؛ ما يحول دون تآكل الروابط الإنسانية تحت وطأة الحاجة، فتعمل على تحويل المبادرات الفردية إلى عمل مؤسسي منظم يضمن ديمومة الدعم النفسي والمادي. ويشير (Mullaly & West, 2024) إلى أنّ المؤسسات المجتمعية هي الحاضنة الأساسية التي تمنع التفكّك الأسري من خلال تعزيز شبكات الدعم المتبادل في فترات عدم الاستقرار الأهلي والاجتماعي. ويتجاوز هذا الدور الجوانب الاجتماعية المباشرة ليصل إلى الحماية المؤسسية للبناء المجتمعي؛ فمن وظائف هذه المؤسسات الأساسية سدّ الفراغ الإجرائي الذي قد تخلفه الحروب عبر تعزيز ثقافة الاحتكام للأنظمة والقوانين بدلاً من الفوضى. ومن خلال دورها في الرقابة والمناصرة، تساهم في حماية حقوق الفئات المستضعفة من أيّ تجاوزات قد تحدث في ظلّ غياب الرقابة الرسمية، وإنّ دور الجمعيات الأهلية في ترسيخ العدالة القانونية وقت الطوارئ يعدّ ضماناً أساسياً لمنع تحوّل النزاعات السياسية إلى صراعات مدنية ودينية دامية (العنبي، 2024).

واستجابةً لهذه التحديات السياسية والثقافية العميقة، تبرز مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال المؤسسات الأهلية كتدخل مهني حاسم لاستعادة التماسك الاجتماعي، والتخفيف من مشكلات النزاع المستمر على إعادة بناء السلم الأهلي، وتعزيز الصمود المجتمعي (جابر، 2024).

الدراسات السابقة:

1. دراسة (UN-OCHA, 2026) بعنوان: "الاستجابة الإنسانية في غزة: التركيز على بناء السلام المجتمعي".

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الشراكة بين المنظمات الدولية والمحلية في تعزيز السلم الأهلي خلال مرحلة "التعافي المبكر" بقطاع غزة؛ حيث اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة شملت (183) لجنة مجتمعية تدير المطابخ والخدمات، واستخدمت أداة التقارير الميدانية والملاحظة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أنّ المؤسسات الأهلية نجحت في خفض حدة النزاعات حول الموارد بنسبة 60% من خلال مأسسة "لجان التوزيع العادلة" التي منعت الاحتكار والمحسوبية، كما أكّدت النتائج أنّ هذه المؤسسات لعبت دوراً حاسماً في تعزيز التماسك الاجتماعي عبر دمج النازحين في لجان إدارة الأحياء المدمّرة؛ ما خلق نوعاً من المسؤولية الجماعية. وأشارت النتائج إلى أنّ التنسيق التقني والاجتماعي الذي قادته الجمعيات قلّل من ظاهرة "عدالة الشارع" لصالح الحلول السلمية. وأوصت الدراسة بضرورة دعم "القيادة المحلية" للعمل الأهلي كضامن وحيد لمنع تفكّك النسيج الاجتماعي، مع تكثيف برامج الحماية القانونية لضمان سيادة القانون أثناء عملية إعادة الإعمار الكبرى.

2. دراسة (PNGO, 2026) بعنوان: "السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي في قطاع".

هدفت الدراسة إلى رصد المبادرات الأهلية الرامية لصيانة السلم الأهلي، ونبذ خطاب الكراهية في مراكز الإيواء بقطاع غزة؛ حيث استخدمت المنهج النوعي (دراسة الحالة)، وتمثّلت العينة في (30) مبادرة شبابية ونسوية، واستخدمت أداة المقابلات المعمّقة مع قادة المجتمع المحلي والنشطاء. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الجمعيات نجحت في تفعيل "وحدات الوساطة المجتمعية" التي تعاملت مع أكثر من 1200 نزاع عائلي ناتج عن ضغوط النزوح والفقر؛ ما حال دون تحوّلها إلى صراعات مسلحة تهدّد الاستقرار الداخلي. وأكّدت النتائج أنّ



حملات "تجريم التخوين" التي أطلقتها المؤسسات ميدانياً ورقمياً ساهمت في استقرار الجبهة الداخلية، ومنع الاستقطاب السياسي الحاد، كما كشفت الدراسة عن نجاح المؤسسات في غرس ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة؛ كالمدارس، والمستشفيات. وأوصت الدراسة بضرورة بناء "مرصد وطني للسلم الأهلي" تديره المنظمات الأهلية لرصد بؤر التوتر، ومعالجتها فوراً، مع توفير تمويل مستدام للمشاريع التي تعزز الحوار الوطني الصغير، والوثام الاجتماعي.

3. دراسة (NRC, 2026) بعنوان: "الدفاع عن الفضاء المدني وسيادة القانون في غزة: تحديات عام 2026".

هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات القانونية والإدارية التي تواجه المنظمات الأهلية في تعزيز سيادة القانون بقطاع غزة؛ حيث اعتمدت المنهج القانوني الوصفي، وشملت العينة (53) منظمة دولية ومحلية، واستخدمت أداة تحليل السياسات القانونية والمسح الميداني المعمق. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن صمود المؤسسات الأهلية في تقديم "المعونة القانونية" شكّل رادعاً ضدّ الانتهاكات الداخلية، وحافظ على هبة القانون المعنوي في ظلّ غياب السلطات الرسمية، كما أكّدت النتائج أن الجمعيات التي نجحت في توثيق ملكيات الأراضي والممتلكات العامة قبل الحرب ساهمت في منع نزاعات كبرى حول الملكية مطلع عام 2026. وأشارت النتائج إلى أن محاولات تقييد العمل الأهلي زادت من مخاطر الفراغ الاجتماعي. وقد أوصت الدراسة بضرورة حماية "الفضاء المدني" الفلسطيني من التسييس؛ لضمان استمرار دوره في حماية السلم المجتمعي، مع التأكيد على ضرورة إلغاء القيود الإدارية التي تعيق وصول الخدمات الإنسانية والعادلة للفئات المهمشة والنازحة.

4. دراسة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (2025) بعنوان: "واقع السلم الأهلي ودور منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى تقييم القدرات الاستجابية لمنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، ودورها في الحفاظ على النسيج الاجتماعي خلال حرب 2023-2025؛ حيث طبقت الدراسة على عينة مسحية شاملة شملت (133) منظمة أهلية، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الأهلية شكّلت "شبكة أمان" بديلة من خلال تفعيل لجان الحماية المجتمعية التي عملت على تنظيم العلاقة بين النازحين والمجتمعات المضيفة؛ ما حالّ دون وقوع صدامات ناتجة عن التنافس على الموارد المحدودة مثل المياه والطاقة. كما كشفت النتائج عن قدرة هذه المؤسسات على ابتكار آليات "وساطة شعبية"؛ ما عزّز من مفهوم "الضبط الذاتي" للمجتمع. وأكّدت الدراسة أن الجمعيات التي حافظت على جياها السياسي كانت الأكثر قبولاً وتأثيراً في ضبط السلم الأهلي، وأوصت بضرورة بناء إستراتيجية وطنية لتعزيز "الصمود المجتمعي" عبر تمكين هذه المؤسسات قانونياً، ومالياً للقيام بأدوار وقائية تمنع الانقسام المجتمعي مستقبلاً.

5. دراسة (الضبة، 2025) بعنوان: "المعوقات الميدانية والسياسية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في حماية السلم الأهلي بقطاع غزة أثناء النزاعات".

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحدّ من فاعلية الجمعيات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي بقطاع غزة خلال أوقات الحروب؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة قصصية مكوّنة من (95) مديراً وباحثاً ميدانياً في المنظمات الأهلية، واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات وتصنيف التحديات الميدانية. وأظهرت نتائج الدراسة أن المعوقات الأمنية المتمثلة في استهداف مقر الجمعيات وكوادرها تصدّرت قائمة التحديات، تلاها معوق "الاستقطاب السياسي" الذي أضعف أحياناً من حيادية المؤسسات في نظر الجمهور المحلي. كما بيّنت النتائج أن شحّ الموارد المالية الموجهة لبرامج السلم الأهلي مقابل المساعدات الإغاثية البحتة أدّى إلى تراجع الأنشطة التوعوية والحوارية، وأشارت النتائج إلى أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الأهلية والجهات الرسمية في ظلّ الأزمة خلق فجوات تنفيذية استغلّتها بعض الأطراف لنشر الفوضى. وكشفت الدراسة عن معوّق تكنولوجي يتمثل في انقطاع الاتصالات الذي حال دون وصول رسائل التوعية والحوار الرقمي لشرائح واسعة من النازحين، وأوصت الدراسة بضرورة بناء "شبكة طوارئ أهلية موحّدة" تمتلك بروتوكولات حماية خاصة، وتتمتع باستقلال مالي وإداري تام، مع ضرورة تدريب الكوادر



الميدانية على آليات "العمل في بيئة عدائية" لضمان استمرار جهود تعزيز السلم الأهلي تحت أصعب الظروف الأمنية.

6. دراسة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2025) بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون وحماية السلم المجتمعي خلال النزاعات المسلحة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المؤسسات الحقوقية والأهلية في تعزيز سيادة القانون، وحماية السلم الأهلي بقطاع غزة في ظل تراجع دور السلطات التنفيذية أثناء الحروب؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة من (120) محامياً وباحثاً قانونياً يعملون في وحدات المساعدة القانونية بالجمعيات الأهلية، واستخدمت أداة المقابلات نصف المهيكلية، وتحليل التقارير الرقابية. وأظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الأهلية لعبت دور "القضاء الموازي" من خلال تفعيل وحدات الوساطة القانونية والتحكيم الشعبي؛ ما ساهم في حل النزاعات العقارية والمالية المعقدة التي نشأت نتيجة النزوح وتدمير الممتلكات، وهو ما منع المواطنين من اللجوء لـ "عدالة الشارع". كما بيّنت النتائج أن هذه المؤسسات نجحت في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية في مراكز الإيواء؛ ما قلّل من حالات التعدي على الحقوق الخاصة والعامة، وعزّز من هيبة القانون المعنوي. وأكّدت الدراسة أن التوثيق القانوني للانتهاكات الذي قامت به الجمعيات شكّل رادعاً للجريمة، وحافظ على السلم الأهلي من خلال التأكيد على مبدأ "عدم الإفلات من العقاب". وأوصت الدراسة بضرورة تقوية الشراكة بين المؤسسات الأهلية والقضاء النظامي لإيجاد آليات قانونية مرنة تتعامل مع قضايا الطوارئ، مع تكثيف التدريبات لفرق "الشرطة المجتمعية" التابعة للجمعيات؛ لضمان حماية النظام العام في المناطق المعزولة.

7. دراسة (Khan & Ahmed, 2025) بعنوان: "المنظمات غير الحكومية والونام الاجتماعي في مناطق النزاع الشديد: منظور باكستاني حول الوساطة وسيادة القانون".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية الجمعيات الأهلية في إدارة النزاعات المجتمعية، وحماية السلم الأهلي في المناطق الحدودية والنزاعات المسلحة؛ حيث اعتمدت المنهج النوعي المستند إلى دراسة الحالة، وتمثلت العينة في (25) لجنة سلم محلية تُشرف عليها منظمات أهلية، واستخدمت أداة الملاحظة الميدانية والمقابلات المعمقة. وتوصلت النتائج إلى أن المؤسسات الأهلية لعبت دوراً حاسماً في تعزيز سيادة القانون من خلال تفعيل "مجالس الصلح" التي منعت الانزلاق نحو العنف الجماهيري، وأسهمت في غرس ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة كواجب ديني ووطني. وأكّدت النتائج أن برامج الحوار المجتمعي التي قادت هذه الجمعيات نجحت في الحد من آثار خطاب الكراهية الطائفي والسياسي بنسبة كبيرة، وأوصت الدراسة بضرورة دمج برامج "السلم الأهلي" ضمن المناهج التدريبية للعاملين في المنظمات الدولية والمحلية، مع توفير دعم مالي مستدام للمبادرات التي تهدف لتعزيز التماسك الاجتماعي في المناطق الأكثر عرضة للحروب والاضطرابات.

8. دراسة (Li & Zhang, 2025) بعنوان: "المنظمات الاجتماعية وإدارة الأزمات: دراسة مقارنة حول التماسك المجتمعي وإنفاذ القانون في مناطق النزاع".

هدفت الدراسة إلى استكشاف نموذج "المنظمات الاجتماعية" في إدارة الأزمات الإنسانية، وتعزيز سيادة القانون والتماسك الاجتماعي في مناطق الأزمات (مع إشارات مقارنة لنماذج دولية من بينها غزة)؛ حيث اعتمدت المنهج النوعي المستند إلى "تحليل النظم" ودراسة الحالة، وتمثلت العينة في (12) مبادرة صينية دولية لدعم الاستقرار المجتمعي، واستخدمت أداة "تحليل السياسات" والملاحظة التشاركية الرقمية. وتوصلت النتائج إلى أن المنظمات الأهلية التي تركّز على "التنمية كمدخل للسلم" نجحت في تقليل الاستقطاب الاجتماعي من خلال توفير خدمات متساوية لجميع الفئات؛ ما عزّز من مفهوم التماسك العضوي. وأكّدت النتائج أن تجريم خطاب الكراهية عبر المنصات الرقمية التي تديرها هذه الجمعيات كان له أثر حاسم في منع الانقسام المجتمعي، خاصة في بيئات الحرب والنزوح. وأوصت الدراسة بتبني "نموذج الحوكمة المجتمعية الشاملة" الذي يربط بين الإغاثة العاجلة، وبناء السلم الأهلي طويل الأمد، مع التأكيد على أهمية الشفافية المالية للمؤسسات الأهلية لكسب ثقة الجمهور، وضمان سيادة القانون الاجتماعي.



9. دراسة (UNDP, 2024) بعنوان: "التماسك الاجتماعي ومرونة المجتمع في دولة فلسطين: أثر حرب 2023-2024".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مبادرات التكافل الاجتماعي على تماسك المجتمع في قطاع غزة، واستخدمت أداة الاستبانة والمقابلات المعمّقة مع (500) أسرة. وتوصّلت النتائج إلى أن "رأس المال الاجتماعي" الذي غدّته الجمعيات الأهلية عبر مشاريع التكافل (مثل التكايا والمساعدات النقدية) كان العامل الحاسم في منع انهيار السّلم الأهلي؛ حيث قلّ الشعور بالعدالة التوزيعية من دوافع الجريمة والسرقة الناتجة عن الحاجة. وأوضحت النتائج أن المؤسسات الأهلية عملت كجسر للتواصل بين المجموعات السكانية المختلفة؛ ما أدى إلى ذوبان الفوارق الطبقية والجهوية في مواجهة الخطر المشترك، وهو ما عزّز من "التماسك العضوي" للمجتمع. كما أشارت الدراسة إلى أنّ النجاح في تعزيز السّلم الأهلي ارتبط بمدى "شفافية" المؤسسات في توزيع المساعدات؛ حيث إن الشفافية قلّلت من منسوب الاحتقان والنزاعات المجتمعية، وأوصت الدراسة بدمج برامج "التماسك الاجتماعي" ضمن خطط الإعمار القادمة لضمان استدامة السّلم الأهلي في غزة.

10. دراسة (Oxfam, 2024) بعنوان: "معوقات السلام الاجتماعي: التحديات الهيكلية والميدانية التي تواجه المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى رصد المعوقات الهيكلية والميدانية التي تحول دون قيام المؤسسات الأهلية في غزة بدورها في تعزيز السّلم الأهلي؛ حيث اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة من (80) مديراً ميدانياً للجمعيات الأهلية، واستخدمت أداة "تحليل الفجوات (Gap Analysis)"، وكشفت نتائج الدراسة أنّ "تسييس المساعدات" وقيود المانحين المشروطة تعدّ من أكبر العوائق التي تمنع المؤسسات من العمل بحيادية في فضّ النزاعات الداخلية. وأكّدت النتائج أنّ الاستهداف الجسدي للكوادر، وتدمير البنية التحتية التكنولوجية شلّ قدرة الجمعيات على التواصل، ونشر ثقافة الحوار. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء "صندوق دولي محايد" لدعم السّلم الأهلي في غزة بعيداً عن الأجندات السياسية، مع توفير حصانة دولية لمقرّ الجمعيات الأهلية لتتمكن من أداء دورها الاجتماعي والقانوني دون تهريب.

11. دراسة (Coalition for Accountability and Integrity - AMAN, 2024) بعنوان: "واقع وتحديات عمل المنظمات غير الحكومية في ضوء الحرب الإبادة على غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع المؤسسات الأهلية في غزة وقدرتها على الصمود وتقديم خدمات الحماية والتماسك المجتمعي تحت القصف؛ حيث اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، وطُبقت على عينة واسعة من المؤسسات التي دُمّرت مقرّاتها (حوالي 49% من المؤسسات)، واستخدمت أداة المسح الميداني والاستبانة. وخلصت النتائج إلى أنّ المؤسسات الأهلية تحوّلت إلى "نظام ظل" للدولة؛ حيث نجحت في إدارة الحوار المجتمعي، وتوزيع الموارد بعدالة؛ ما حال دون وقوع انفجار اجتماعي داخلي ناتج عن الجوع والندرة. وأكّدت النتائج أن التحديات الأمنية والتمويلية المشروطة مثّلت أكبر عائق أمام تعزيز السّلم الأهلي، وأوصت الدراسة بضرورة "توطين العمل الإنساني (Localization)"، وإعطاء الصلاحيات للقيادات المحلية لإدارة ملف السلم المجتمعي، مع مطالبة المجتمع الدولي بفكّ الارتهاق السياسي للتمويل الإغاثي لضمان استقلالية القرار الأهلي في غزة.

12. دراسة (Miller et al., 2024) بعنوان: "مبادرات الحوار الشعبي التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مناطق النزاع الشديد: حالة قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية المبادرات الحوارية التي تقودها المنظمات الأهلية المحلية في مناطق النزاع النشط، مع اتّخاذ قطاع غزة كنموذج تطبيقي؛ حيث اعتمدت على المنهج الكيفي القائم على "دراسة الحالة"، وتمثّلت العينة في (12) مبادرة حوارية مجتمعية قادتها مؤسسات أهلية كبرى خلال العامين الأخيرين، واستخدمت أداة المقابلات النوعية والملاحظة التشاركية الميدانية. وخلصت نتائج الدراسة إلى أنّ الحوار المجتمعي الذي تقوده المؤسسات الأهلية يمثّل "خط الدفاع الأول" ضدّ التفكك الداخلي؛ حيث نجحت هذه المبادرات في تحويل النزاعات الناتجة عن شحّ الموارد (مثل المياه والغذاء) إلى فرص للتعاون والتخطيط



المشارك بين النازحين في مراكز الإيواء. وأكدت النتائج أن المؤسسات التي استعانت بـ "القادة الطبيعيين" والمؤثرين في المجتمع المحلي لإدارة الحوار كانت الأكثر نجاحاً في فرض السلم الأهلي، وتقليل الاعتماد على القوة في حلّ الخلافات البينية، كما أشارت النتائج إلى أن الحوار المجتمعي ساهم في ترميم "الثقة البينية" التي تضررت بسبب الاستقطاب الحربي؛ ما سهّل عملية التنظيم الذاتي للمجتمع. وأوصت الدراسة بضرورة توثيق هذه المبادرات الحوارية، وتحويلها إلى "نماذج استرشادية" يمكن تعميمها في المجتمعات المتأثرة بالحروب، مع التأكيد على أهمية حماية استقلالية هذه الحوارات من أيّ تدخلات سياسية خارجية قد تفقدها جوهرها التصالحي.

13. دراسة (شتية، 2022) بعنوان: "السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني بين سيادة القانون والعرف العشائري: دراسة تحليلية".

هدفت إلى تسليط الضوء على واقع السلم الأهلي في فلسطين، ورصد نقاط التماس والتنازع بين سيادة القانون والقضاء النظامي من جهة، وبين الأحكام والأعراف العشائرية السائدة من جهة أخرى، وبيان انعكاسات ذلك على النسيج المجتمعي. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على تكامل المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي؛ حيث اقتصرت أدواتها على تتبع المرجعيات القانونية، وتحليل الأطر التشريعية والوثائقية، وتطبيقها موضوعياً على واقع البيئة الفلسطينية المعاصرة لعام 2022م. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني يمرّ بوضع خطير، وهو في أسوأ حالاته؛ نتيجة لضعف هيبة السلطة القضائية والتنفيذية، وتنامي ظاهرة فوضى السلاح، وتغول العرف العشائري على حساب القانون. وأوصت الدراسة بضرورة العمل الجاد على إعادة بناء المنظومة الأمنية والقانونية، ونبذ التمييز، وتفعيل سيادة القانون مع ضبط أدوار القضاء غير الرسمي لضمان حفظ واستقرار السلم الأهلي.

14. دراسة (عافية، 2021) بعنوان: "الدور التوعوي للجمعيات الأهلية في تعزيز قيم المواطنة".

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور المحوري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في ترسيخ مفاهيم المواطنة داخل المجتمع المصري، واستخدمت الدراسة المنهج الميداني لاستكشاف مدى فاعلية هذه الجمعيات في تعميق قيم الولاء والانتماء لدى الشباب، وتمكينهم من الاندماج الفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية. وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الأهلية تقع على عاتقها مسؤولية تنشئة أجيال تتمتع بمواطنة كاملة عبر تعزيز قيم الانضباط والالتزام بالحقوق والواجبات، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور التوعوي للجمعيات الأهلية باستخدام وسائل إعلامية حديثة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتسامح الديني؛ ما يساهم في بناء بيئة مجتمعية مستقرة تعزّز تماسك النسيج الوطني، وتضمن حياة كريمة للأفراد، مؤكدة أن المشاركة المجتمعية تعد ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

يعاني قطاع غزة من واقع معقّد تفرضه الحروب المتكررة، الحصار الممتد، والانقسام السياسي المزمّن، وهي عوامل تضافرت لإحداث تصدّعات عميقة في البناء المجتمعي الفلسطيني. وقد أدّى هذا الواقع إلى انهيار تدريجيّ في سيادة القانون أثناء الحروب، وظهور فراغ مؤسسي وقضائي رسمي؛ ما هيّأ بيئة خصبة لتنامي خطاب الكراهية، وتصادد حدّة العنف، وبروز النزاعات العائلية والحزبية والعشائرية كبدايل مدنية لفضّ النزاعات. وفي خضمّ هذا المشهد المكتظ بكثير من المشكلات الاجتماعية، تبرز المؤسسات الأهلية كفاعل إستراتيجي ومحوري يحاول ترميم الشروخ في النسيج الاجتماعي، والعمل على تعزيز السلم الأهلي، ومواجهة مظاهر التفكك القيمي والسلوكي عبر برامج التدخل وقت الأزمات والحروب. ورغم أهمية هذا الدور، إلا أن فاعلية هذه المؤسسات تصطدم بجدار من المعوقات (السياسية، والأمنية، والتمويلية) التي تعيق تحوّلها من حيّز الإغاثة الإنسانية الطارئة إلى مربع تعزيز السلم المجتمعي المستدام. وتأسيساً على ما تقدّم، يمكن صياغة تساؤل الدراسة الرئيس على النحو الآتي: ما دور المؤسسات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي في ظلّ الحرب بقطاع غزة؟



تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيس: ما دور المؤسسات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي خلال الحرب بقطاع غزة؟
وتتبع عن هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- أ. ما دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة؟
- ب. ما دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة؟
- ت. ما دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحرب بقطاع غزة؟
- ث. ما دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب على قطاع غزة؟
- ج. ما دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحرب على قطاع غزة؟
- ح. ما المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي خلال أوقات الحرب بقطاع غزة؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس: التعرف على دور المؤسسات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي خلال الحرب بقطاع غزة.
وتتبع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- أ. تحديد دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة.
- ب. تحديد دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة.
- ت. تحديد دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحرب بقطاع غزة.
- ث. تحديد دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب على قطاع غزة.
- ج. تحديد دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحروب على قطاع غزة.
- ح. رصد المعوقات التي تحد من دور المؤسسات الأهلية في تعزيز السلم الأهلي خلال الحرب بقطاع غزة.

أهمية الدراسة:

1- الأهمية النظرية (العلمية):

- إثراء الإطار النظري والاجتماعي: تساهم هذه الدراسة في رفد المكتبة العربية والأكاديمية بإطار نظري حديث حول أدوار المؤسسات الأهلية في ظروف "الحروب المتكررة"، وهو سياق يختلف عن ظروف الاستقرار التي تناولتها أغلب الدراسات السابقة.
- معالجة الفجوة البحثية: تعمل الدراسة على ربط مفاهيم "سيادة القانون" و"خطاب الكراهية" بدور المؤسسات الأهلية وقت الحروب، وهو ربط يحتاج إلى مزيد من التأصيل العلمي في الواقع الفلسطيني.
- توفير قاعدة بيانات: تقديم إطار مفاهيمي واضح حول أسس "السلم الأهلي" ومعايير تعزيزه (الحوار، التماسك، حماية الممتلكات)؛ ما يشكل مرجعاً للباحثين والمخططين الاجتماعيين في المستقبل.

2- الأهمية التطبيقية (العملية):

- توجيه صانعي السياسات: تزويد القائمين على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة بنتائج واقعية تساعدهم في تطوير إستراتيجياتهم لتعزيز التماسك المجتمعي، ونشر ثقافة الحوار بشكل أكثر فاعلية أثناء الطوارئ.



- **ترسيخ القيم الميدانية:** تبرز أهمية الدراسة في وضع آليات عملية لكيفية حماية الممتلكات العامة، وتعزيز سيادة القانون؛ ما ينعكس إيجاباً على استقرار الجبهة الداخلية، وحمايتها من التفكك.
- **مواجهة التحديات:** تساهم الدراسة من خلال رصد المعوقات في تقديم حلول وتوصيات عملية للمؤسسات لتجاوز العقبات التي تحول دون قيامها بدورها في تجريم خطاب الكراهية، وتحقيق السلم الأهلي.
- **خدمة المجتمع المحلي:** تكمن القيمة النفعية للدراسة في محاولة الحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني في غزة، وحمايته من الظواهر السلبية التي قد تفرزها ضغوط الحروب والنزاعات.

مفاهيم الدراسة

المؤسسات الأهلية: تُعرف المؤسسات الأهلية بأنها: كيانات غير ربحية، ذاتية الإدارة، تنشأ طوعاً بواسطة أفراد المجتمع لتحقيق أهداف عامة. وفي علم الاجتماع الحديث، تُعتبر "الفضاء الثالث" الذي يملأ الفجوة بين الفرد والدولة؛ حيث تعمل كقنوات للمشاركة الديمقراطية وتحقيق التماسك الاجتماعي (Anheier & Toepler, 2024).

وهي تنظيمات اجتماعية وسيطة، طوعية، وغير ربحية، تنشأ من القاعدة الشعبية لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتلعب دوراً محورياً في التنشئة الاجتماعية السياسية، وتنمية رأس المال الاجتماعي عبر شبكات الثقة والتعاون بين الأفراد (Edwards, 2025).

ويعرّف الباحثان المؤسسات الأهلية في هذه الدراسة بأنها: جميع الهيئات والجمعيات غير الحكومية وغير الربحية، التي تنشأ بمبادرة طوعية من مجموعة من الأفراد، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة. ويهدف نشاطها إلى تقديم خدمات (اجتماعية، تنموية، إغاثية، أو حقوقية) للفئات المستهدفة في المجتمع، وهي المؤسسات المسجلة رسمياً لدى الجهات المختصة في فلسطين، والتي يطبق عليها الباحث أدوات دراسته الحالية في محافظات غزة.

السلم الأهلي: هو حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي تسود داخل المجتمع الواحد، والمبنية على قبول التعددية، واحترام سيادة القانون كمرجعية فضّ للنزاعات، بعيداً عن استخدام العنف أو الإكراه. وتتمثل جوهرية هذا المصطلح في قدرة المكونات المجتمعية المختلفة، سواء كانت عرقية، مذهبية، أو فكرية على التعايش السلمي، وبناء جسور من الثقة المتبادلة، مع توفر آليات مؤسسية ومجتمعية قادرة على احتواء الخلافات، وتحويلها إلى تفاعلات إيجابية تخدم الصالح العام، وتصون النسيج الوطني من التمزق (منصور، 2024).

ويعرف السلم الأهلي بأنه: حالة من التوازن الديناميكي والاستقرار البنوي داخل النسيج الاجتماعي، تقوم على قدرة المجتمع بمكوناته وتفاعلاته المختلفة على إدارة التنوع والاختلاف بآليات سلمية مؤسسية. ويتجاوز هذا المفهوم المعنى السلبي للسلم (غياب النزاع المسلح) إلى المعنى الإيجابي الذي يتضمن تعزيز التماسك الاجتماعي (Social Cohesion)، وتحقيق العدالة التوزيعية، وترسيخ قيم المواطنة؛ ما يضمن حصانة النسيج المجتمعي ضد التفكك، والارتهان للصراعات الفئوية أو الطبقية، ويخلق بيئة حاضنة للتنمية المستدامة (زهران، 2025).

ويعرف الباحثان السلم الأهلي في هذه الدراسة بأنه: حالة من الاستقرار المجتمعي والتعايش الإيجابي بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع في قطاع غزة، والتي تسعى المؤسسات الأهلية لتعزيزها من خلال برامجها وأنشطتها؛ وتتمثل إجرائياً في قدرة هذه المؤسسات على خفض حدة النزاعات، وترسيخ قيم الحوار المجتمعي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحفاظ على الممتلكات، وضمان سيادة القانون، ونبذ خطاب الكراهية والعنف. ويُقاس ذلك من خلال الدرجة الكلية التي يحصل عليها المبحوثون في أداة الدراسة (الاستبانة) المخصصة لهذا الغرض.



الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة: تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب العينة.

أدوات الدراسة: استخدمت الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات، والتي تتناسب مع طبيعة أهدافها، وتم إعداد الاستبانة من قبل الباحثان، وتطبيقها على مديري المؤسسات، ومزودي الخدمات، والأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الأهلية في قطاع غزة، وتكوّنت من (47) فقرة موزعة كما يلي:

- دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة، ويتكون من (7) فقرات.
- دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك الاجتماعي أثناء الحرب في قطاع غزة، ويتكون من (7) فقرات.
- دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحرب في قطاع غزة، ويتكون من (7) فقرات.
- دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب في قطاع غزة، ويتكون من (7) فقرات.
- دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحرب في قطاع غزة، ويتكون من (7) فقرات.
- المعوقات التي تحدُّ من تعزيز السلم الأهلي خلال اوقات الحرب بقطاع غزة، ويتكون من (12) فقرة.

صدق الاستبانة:

يعني الصدق تمثيل المجتمع المدروس بشكلٍ جيد، أي أنَّ الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة المقياس تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة (البحر والتنجي، 2014)، ويوجد العديد من الاختبارات التي تقيس صدق الاستبانة، أهمها:

1- صدق المحتوى:

تمَّ التحقق من صدق محتوى استمارة استبيان بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية والعربية، تألفت من (14) محكمًا وقد استجاب الباحثان لآراء المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذفٍ وتعديلٍ في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- الصدق البنائي:

تمَّ التحقق من الصدق البنائي من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال، والدرجة الكلية لاستمارة استبيان، وجدول (1) يوضح النتائج:

جدول (1) يوضح الصدق البنائي

القيمة الاحتمالية ((Sig	معامل بيرسون للارتباط	المجال	
0.000	.717*	دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة	1.
0.000	.738*	دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك الاجتماعي أثناء الحرب في قطاع غزة	2.



0.000	.739*	دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحرب في قطاع غزة	3.
0.000	.697*	دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب في قطاع غزة	4.
0.000	.854*	دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحرب في قطاع غزة	5.
0.000	.489*	المعوقات التي تحد من تعزيز السلم الأهلي خلال أوقات الحرب بقطاع غزة	6.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول (1) أن قيم معاملات الارتباط لمجالات استمارة استبان بالدرجة الكلية لاستمارة استبان جاءت مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)؛ ما يدل على توافر درجة عالية من الصدق البنائي لمجالات الاستبيان.

ثبات الاستبانة:

أجرى الباحث خطوات الثبات بطريقتين، هما:

- طريقة التجزئة النصفية:

اعتمدت هذه الطريقة على تجزئة الفقرات إلى جزأين حسب تسلسلها في الاستبانة (الفقرات ذات الأرقام الفردية، والفقرات ذات الأرقام الزوجية)، وتشكيل مجموعتين متقابلتين من الفقرات، ثم تم حساب معامل الارتباط بينهما باستخدام طريقة (سبيرمان براون) للتصحيح، بحسب المعادلة الآتية:

$$\frac{2r}{1+r}$$

معامل الثبات = حيث (ر) معامل الارتباط، ويبين جدول (4.4) أن قيم معامل الارتباط المعدل (سبيرمان براون) مرتفعة ودالة إحصائياً.

- معامل ألفا كرونباخ:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، ويبين جدول (2) أن قيم معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال، وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

جدول (2): يوضح طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية		عدد الفقرات	المجال	
	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط			
0.791	0.825	0.702	7	دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة	1.
0.779	0.800	0.667	7	دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك الاجتماعي	2.



				أثناء الحرب في قطاع غزة	
0.821	0.904	0.826	7	دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحرب في قطاع غزة	3.
0.790	0.904	0.826	7	دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب في قطاع غزة	4.
0.788	0.783	0.643	7	دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحرب في قطاع غزة	5.
0.822	0.876	0.780	12	المعوقات التي تحد من تعزيز السلم الأهلي خلال أوقات الحرب بقطاع غزة	6.
0.898	0.942	0.891	47	جميع الفقرات	

مجالات الدراسة:

1. **المجال المكاني:** طبقت الدراسة على العديد من المؤسسات الأهلية الفاعلة بقطاع غزة، والتي لها دور في تعزيز السلم الأهلي خلال الحرب، وبلغت (38) مؤسسة أهلية.

2. **المجال البشري:** تمثل المجال البشري في جميع مديري المؤسسات، ومديري المشاريع، والأخصائيين الاجتماعيين في هذه المؤسسات؛ حيث بلغ عددهم (76) مفردة مثلوا عينة قصدية للدراسة.

3. **المجال الزمني:** تم جمع البيانات من عينة الدراسة من تاريخ 2026/5/3 إلى تاريخ 2026/6/4.

الأساليب الإحصائية:

تمّ تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وكذلك طريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

عرض الجداول المرتبطة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة:

ما دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.



جدول (3): يوضح دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	تسهم المؤسسة في تقليل النزاعات من خلال مبادرات الحوار المجتمعي.	2.62	0.52	87.28	1	مرتفعة
2.	توظف المؤسسة منصات حوارية (وجاهية أو رقمية) لتعزيز ثقافة الحوار أثناء الحروب.	2.37	0.63	78.95	6	مرتفعة
3.	تنظم المؤسسة ورش عمل لتدريب الأفراد على مهارات الحوار.	2.53	0.68	84.21	5	مرتفعة
4.	تحرص على فتح قنوات اتصال بين النازحين في مراكز الإيواء لتقريب وجهات النظر.	2.62	0.63	87.28	2	مرتفعة
5.	تنفذ المؤسسة برامج لتقليل حدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي.	2.17	0.79	72.37	7	متوسطة
6.	تعزز المؤسسة ثقافة الحوار كبديل أساسي لحل الخلافات الناشئة عن تداعيات الحرب.	2.57	0.60	85.53	4	مرتفعة
7.	تسعى المؤسسة لإشراك الشخصيات المؤثرة في مبادرات الحوار المجتمعي.	2.58	0.55	85.96	3	مرتفعة
المتوسط الحسابي العام		2.49	0.42	83.08		مرتفعة

تبين من جدول (3) أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة" يساوي 2.49 أي أن الوزن النسبي 83.08%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة.

وبترتيب العبارات حصلت العبارة (تسهم المؤسسة في تقليل النزاعات من خلال مبادرات الحوار المجتمعي) على أعلى درجة موافقة بنسبة 87.28%، ثم العبارة (تحرص على فتح قنوات اتصال بين النازحين في مراكز الإيواء لتقريب وجهات النظر) بنسبة 87.28%، ثم العبارة (تسعى المؤسسة لإشراك الشخصيات المؤثرة في مبادرات الحوار المجتمعي) بنسبة 85.96%، ثم العبارة (تعزز المؤسسة ثقافة الحوار كبديل أساسي لحل الخلافات الناشئة عن تداعيات الحرب) بنسبة 85.53%، ثم العبارة (تنظم المؤسسة ورش عمل لتدريب الأفراد على مهارات الحوار) بنسبة 84.21%، ثم العبارة (توظف المؤسسة منصات حوارية (وجاهية أو رقمية) لتعزيز ثقافة الحوار أثناء الحروب) بنسبة 78.95%، بينما حصلت العبارة "تنفذ المؤسسة برامج لتقليل حدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي" على أقل درجة موافقة بنسبة 72.37%.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب جاء بدرجة مرتفعة، ويمكن للباحث تفسير هذه النتيجة بأن الحروب لا تؤدي فقط إلى تدمير البنية التحتية، وإنما تحدث تغيرات عميقة في العلاقات الاجتماعية، وتزيد من مستويات التوتر والاحتقان نتيجة النزوح، وفقدان مصادر الدخل، والضغط النفسي، وتزاحم السكان داخل مراكز الإيواء؛ الأمر الذي يجعل الحوار المجتمعي إحدى أهم الآليات الوقائية للحفاظ على السلم الأهلي، والحد من النزاعات اليومية. ومن هذا المنطلق، برز دور المؤسسات



الأهلية في تنظيم مبادرات الحوار المجتمعي، وتقريب وجهات النظر بين الأفراد والجماعات، بما يحد من تصاعد الخلافات، ويعزز قيم التفاهم والتسامح، كما أصبحت المؤسسات الأهلية خلال الحرب تمارس أدواراً تتجاوز العمل الإغاثي التقليدي لتشمل التدخلات الاجتماعية الوقائية، من خلال الوساطة المجتمعية، وإدارة الخلافات المحلية، بما يسهم في الحد من النزاعات الناشئة عن شح الموارد، أو ظروف النزوح، أو الضغوط المعيشية.

وفي المقابل، فإن انخفاض درجة الموافقة على عبارة "تنفذ المؤسسة برامج لتقليل حدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي" يشير إلى أن معالجة الاستقطاب السياسي تمثل تحدياً معقداً للمؤسسات الأهلية؛ نظراً لحساسية هذا الملف، وارتباطه بعوامل سياسية ومجتمعية تتجاوز قدرات المؤسسات الأهلية.

وتتفق النتائج من نتائج دراسة كل من (AMAN, 2024) (Miller et al., 2024) (UN-OCHA, 2026) والذين توصلوا إلى أن المؤسسات الأهلية قامت بدور "الوسيط غير الرسمي" في تقريب وجهات النظر بين القوى المجتمعية المختلفة، وأن هذه المؤسسات استطاعت تحويل مراكز الإيواء من مجرد أماكن للسكن إلى ساحات للحوار المجتمعي المثمر من خلال جلسات التوعية. كما أن الحوار المجتمعي الذي تقوده المؤسسات الأهلية يمثل "خط الدفاع الأول" ضد التفكك الداخلي، وقد أظهرت النتائج أن المؤسسات الأهلية نجحت في خفض حدة النزاعات حول الموارد.

ما دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك الاجتماعي أثناء الحرب في قطاع غزة؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4): يوضح دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك الاجتماعي أثناء الحرب في قطاع غزة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	تسهم المؤسسة في تعزيز روح التضامن بين المواطنين أثناء الحرب.	2.68	0.52	89.47	2	مرتفعة
2.	تحرص المؤسسة على دعم الفئات الأكثر تضرراً من تداعيات الحرب.	2.76	0.51	92.11	1	مرتفعة
3.	تعزز المؤسسة الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة.	2.66	0.53	88.60	4	مرتفعة
4.	تدعم المؤسسة المبادرات المجتمعية المشتركة.	2.63	0.56	87.72	5	مرتفعة
5.	تشجع المؤسسة على نبذ التعصب الحزبي.	2.63	0.59	87.72	6	مرتفعة
6.	تعمل المؤسسة على دمج الأسر النازحة داخل المجتمع المحلي لتقليل الفجوات.	2.54	0.64	84.65	7	مرتفعة
7.	تسعى المؤسسة لضمان عدالة التوزيع الإغاثي بين المواطنين الفلسطينيين.	2.67	0.53	89.04	3	مرتفعة
	المتوسط الحسابي العام	2.65	0.36	88.47		مرتفعة



من جدول (4) تبين أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك الاجتماعي أثناء الحرب في قطاع غزة" يساوي 2.65، أي أن الوزن النسبي 88.47%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبترتيب العبارات، حصلت العبارة (تحرص المؤسسة على دعم الفئات الأكثر تضرراً من تداعيات الحرب) على أعلى درجة موافقة بنسبة 92.11%، ثم العبارة (تسهم المؤسسة في تعزيز روح التضامن بين المواطنين أثناء الحرب) بنسبة 89.4%، ثم العبارة (تسعى المؤسسة لضمان عدالة التوزيع الإغاثي بين المواطنين الفلسطينيين) بنسبة 89.04%، ثم العبارة (تعزز المؤسسة الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة) بنسبة 88.60%، ثم العبارة (تدعم المؤسسة المبادرات المجتمعية المشتركة) بنسبة 87.72%، ثم العبارة (تشجع المؤسسة على نبذ التعصب الحزبي) بنسبة 87.72%، بينما حصلت العبارة "تعمل المؤسسة على دمج الأسر النازحة داخل المجتمع المحلي لتقليل الفجوات" على أقل درجة موافقة بنسبة 84.65%.

ويرى الباحث من خلال النتائج أن هذا المحور جاء في المرتبة الأولى بين جميع المحاور؛ ما يكشف أن المؤسسات الأهلية تؤدي دوراً محورياً في الحفاظ على تماسك المجتمع الفلسطيني في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي خلفتها الحرب. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المجتمع الفلسطيني يمتلك رصيداً كبيراً من قيم التضامن والتكافل الاجتماعي، إلا أن استمرار الحرب يضع هذه القيم أمام تحديات كبيرة نتيجة النزوح الجماعي، وفقدان المساكن، وتراجع الموارد الاقتصادية؛ الأمر الذي يجعل تدخل المؤسسات الأهلية ضرورياً للحفاظ على الروابط الاجتماعية، ومنع تفكك النسيج المجتمعي.

وينعكس تركيز المؤسسات الأهلية على العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة، مثل: الأسر النازحة، والأيتام، وذوي الإعاقة، والأسر التي فقدت مصادر دخلها، وهو ما يسهم في تقليل الشعور بالتهميش، وتعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع. ومن زاوية أخرى، فإن تحقيق العدالة في توزيع المساعدات الإنسانية يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأهلية، ويقلل من احتمالات نشوء النزاعات المرتبطة بالمنافسة على الموارد المحدودة؛ الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على السلم الأهلي.

أما انخفاض ترتيب عبارة "دمج الأسر النازحة داخل المجتمع المحلي" مقارنةً ببقية العبارات، فيمكن تفسيره بحجم النزوح الكبير، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المستضيفة؛ ما يجعل عملية الدمج الكامل أكثر صعوبة رغم الجهود المبذولة من قبل المؤسسات.

وتتفق النتائج مع نتائج دراسة (UNDP, 2024) (UN-OCHA, 2026) (Li & Zhang, 2025) شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (2025)، والتي أكدت نتائجهم أن هذه المؤسسات لعبت دوراً حاسماً في تعزيز التماسك الاجتماعي. وقد توصلت النتائج إلى أن المنظمات الأهلية التي تركز على "التنمية كمدخل للسلم" نجحت في تقليل الاستقطاب الاجتماعي من خلال توفير خدمات متساوية لجميع الفئات؛ ما عزز من مفهوم التماسك العضوي.

– ما دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحرب في قطاع غزة؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.



جدول (5): يوضح دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحروب في قطاع غزة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	تساهم المؤسسة في حشد الجهود المجتمعية لترميم (المدارس والمراكز الصحية) التي تضررت خلال الحرب.	2.34	0.72	78.07	5	مرتفعة
2.	تتعاون المؤسسة مع الجهات المحلية لحماية المرافق العامة.	2.46	0.70	82.02	4	مرتفعة
3.	تشجع المواطنين على الانضمام للفرق والمبادرات المجتمعية لحماية الممتلكات.	2.54	0.66	84.65	2	مرتفعة
4.	تعقد المؤسسة لقاءات إرشادية للأطفال للحد من السلوكيات التخريبية الناتجة عن ضغوط الحرب.	2.57	0.64	85.53	1	مرتفعة
5.	توثق المؤسسة الأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة جراء الحرب لأغراض قانونية.	2.18	0.80	72.81	6	متوسطة
6.	تقدم المؤسسة إرشادات للمجتمع حول سبل تأمين الممتلكات.	2.18	0.78	72.81	7	متوسطة
7.	تربط المؤسسة بين استدامة الخدمات الإغاثية والحفاظ على أصول ومقدرات المؤسسات الخدمية.	2.49	0.62	82.89	3	مرتفعة
المتوسط الحسابي العام		2.39	0.49	79.82		مرتفعة

من جدول (5) تبين أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحروب في قطاع غزة" يساوي 2.39، أي أن الوزن النسبي 79.82%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبترتيب العبارات، حصلت العبارة (تعقد المؤسسة لقاءات إرشادية للأطفال للحد من السلوكيات التخريبية الناتجة عن ضغوط الحرب) على أعلى درجة موافقة بنسبة 85.53%، ثم العبارة (تشجع المواطنين على الانضمام للفرق والمبادرات المجتمعية لحماية الممتلكات) بنسبة 84.65%، ثم العبارة (تربط المؤسسة بين استدامة الخدمات الإغاثية والحفاظ على أصول ومقدرات المؤسسات الخدمية) بنسبة 82.89%، ثم العبارة (تتعاون المؤسسة مع الجهات المحلية لحماية المرافق العامة) بنسبة 82.02%، ثم العبارة (تساهم المؤسسة في حشد الجهود المجتمعية لترميم (المدارس والمراكز الصحية) التي تضررت خلال الحرب) بنسبة 78.07%، ثم العبارة (توثق المؤسسة الأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة جراء الحرب لأغراض قانونية) بنسبة 72.81%، بينما حصلت العبارة "تقدم المؤسسة إرشادات للمجتمع حول سبل تأمين الممتلكات" على أقل درجة موافقة بنسبة 72.81%.



وتشير النتائج إلى أنَّ هذا المحور جاء بدرجة مرتفعة، وهو ما يكشف عن جهود واضحة للمؤسسات الأهلية في تعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه الممتلكات العامة، رغم الظروف الأمنية والإنسانية الصعبة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنَّ الممتلكات العامة في أوقات الحرب تمثل أحد أهم عناصر صمود المجتمع، واستمرار تقديم الخدمات الأساسية، مثل: المدارس، والمراكز الصحية، ومصادر المياه، ومراكز الإيواء، ومن ثمَّ فإنَّ الحفاظ عليها يعدُّ جزءاً من الحفاظ على الأمن المجتمعي، والاستقرار الاجتماعي.

كما تعكس النتيجة إدراك المؤسسات لأهمية توعية الأطفال والشباب بخطورة السلوكيات التخريبية الناتجة عن الضغوط النفسية؛ حيث جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى، وهو ما يشير إلى اهتمام المؤسسات بالجانب الوقائي والتربوي إلى جانب الجانب الإغاثي.

وفي المقابل، فإنَّ انخفاض نسبة الموافقة على تقديم إرشادات للمجتمع حول تأمين الممتلكات يمكن تفسيره بانشغال المؤسسات بالاستجابة الإنسانية العاجلة، إضافة إلى محدودية الإمكانيات، وضعف القدرة على تنفيذ برامج توعوية متخصصة في ظلَّ استمرار العمليات العسكرية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (PNGO, 2026)، (Khan & Ahmed, 2025)، والذين أكدوا أنَّ الحملات التوعوية التي أطلقتها المؤسسات الأهلية أسهمت بشكل مباشر في تقليل أعمال التخريب، أو الاستخدام غير القانوني للمرافق التعليمية التي تحولت لمراكز إيواء للنازحين. كما كشفت الدراسة عن نجاح المؤسسات في غرس ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة؛ كالمدارس، والمستشفيات.

– ما دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحروب في قطاع غزة؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تمَّ استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (6): يوضح دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب في قطاع غزة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	تقدم المؤسسة استشارات قانونية للمواطنين حول حقوقهم الأساسية أثناء الحروب.	2.32	0.75	77.19	7	متوسطة
2.	تساهم المؤسسة في رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الأفراد.	2.34	0.68	78.07	6	مرتفعة
3.	تشجع المؤسسة المواطنين على الاحتكام للقانون في حل النزاعات بينهم.	2.58	0.59	85.96	3	مرتفعة
4.	تلتزم المؤسسة بمعايير الشفافية والمساءلة في جميع تدخلاتها الميدانية.	2.76	0.46	92.11	1	مرتفعة
5.	تنسق المؤسسة مع الهيئات القضائية والحقوقية لضمان وصول العدالة للمتضررين.	2.41	0.61	80.26	5	مرتفعة
6.	تعمل المؤسسة على تعزيز ثقة المجتمع في المؤسسات القانونية الرسمية وغير الرسمية.	2.50	0.62	83.33	4	مرتفعة



م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
7.	تلتزم المؤسسة بتطبيق العدالة في توزيع الخدمات والفرص بين الفئات المجتمعية.	2.67	0.53	89.04	2	مرتفعة
	المتوسط الحسابي العام	2.51	0.41	83.71		مرتفعة

من جدول (6) تبين أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب في قطاع غزة" يساوي 2.51، أي أن الوزن النسبي 83.71%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبترتيب العبارات، حصلت العبارة (تلتزم المؤسسة بمعايير الشفافية والمساءلة في جميع تدخلاتها الميدانية) على أعلى درجة موافقة بنسبة 92.11%، ثم العبارة (تلتزم المؤسسة بتطبيق العدالة في توزيع الخدمات والفرص بين الفئات المجتمعية) بنسبة 89.04%، ثم العبارة (تشجع المؤسسة المواطنين على الاحتكام للقانون في حل النزاعات بينهم) بنسبة 85.96%، ثم العبارة (تعمل المؤسسة على تعزيز ثقة المجتمع في المؤسسات القانونية الرسمية وغير الرسمية) بنسبة 83.33%، ثم العبارة (تنسق المؤسسة مع الهيئات القضائية والحقوقية لضمان وصول العدالة للمتضررين) بنسبة 80.26%، ثم العبارة (تساهم المؤسسة في رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الأفراد) بنسبة 78.07%، بينما حصلت العبارة "تقدم المؤسسة استشارات قانونية للمواطنين حول حقوقهم الأساسية أثناء الحروب" على أقل درجة موافقة بنسبة 77.19%.

وتشير النتائج أن هذا المحور جاء بدرجة مرتفعة في تعزيز سيادة القانون، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ضعف المؤسسات الرسمية، أو تعطل بعض الخدمات الحكومية أثناء الحرب يزيد من أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الأهلية في ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والشفافية في توزيع الخدمات، بما يحد من الشعور بالتمييز أو الإقصاء.

كما أن الالتزام بالشفافية والمساءلة على أعلى نسبة موافقة يدل على إدراك المؤسسات أن العدالة في توزيع المساعدات تمثل عنصرًا أساسيًا للحفاظ على الثقة المجتمعية، وأن أي إخلال بهذه العدالة قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات المجتمعية، وإضعاف السلم الأهلي.

أمّا انخفاض دور تقديم الاستشارات القانونية، فقد يعكس محدودية الموارد البشرية القانونية داخل المؤسسات، إضافة إلى تركيزها الأكبر على التدخلات الإنسانية والإغاثية مقارنة بالخدمات القانونية المتخصصة.

وتتفق النتائج الحالية مع نتائج دراسة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (Khan & Ahmed, 2025) (NRC, 2026) (عافية، 2021)، والذين أكدوا أن المؤسسات الأهلية لعبت دور "القضاء الموازي"، وتقديم "المعونة القانونية" من خلال تفعيل وحدات الوساطة القانونية والتحكيم الشعبي؛ ما ساهم في حل النزاعات العقارية والمالية المعقدة التي نشأت نتيجة النزوح وتدمير الممتلكات، وهو ما منع المواطنين من اللجوء لـ "عدالة الشارع". كما بيّنت النتائج أن هذه المؤسسات نجحت في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية في مراكز الإيواء؛ ما قلل من حالات التعدي على الحقوق الخاصة والعامة، وعزز من هيبة القانون المعنوي، وأن المؤسسات الأهلية لعبت دورًا حاسمًا في تعزيز سيادة القانون من خلال تفعيل "مجالس الصلح"، التي منعت الانزلاق نحو العنف الجماهيري.

- ما دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحروب في قطاع غزة؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.



جدول (7): يوضح دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحرب في قطاع غزة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	تعمل المؤسسة على نشر ثقافة التسامح.	2.70	0.46	89.91	1	مرتفعة
2.	تساهم المؤسسة في الحد من خطاب الكراهية عبر التوعية.	2.59	0.61	86.40	2	مرتفعة
3.	تراقب المؤسسة الشائعات والتحريض.	2.38	0.69	79.39	6	مرتفعة
4.	تدعم المؤسسة خطاب الوحدة الوطنية.	2.58	0.57	85.96	3	مرتفعة
5.	توظف المؤسسة الشخصيات المؤثرة محلياً لنشر رسائل مضادة لخطاب الكراهية.	2.20	0.75	73.25	7	مرتفعة
6.	تلتزم المؤسسة بتقديم خطاب إعلامي ينبذ التمييز المجتمعي.	2.49	0.60	82.89	4	مرتفعة
7.	توفر المؤسسة مساحات آمنة للفئات المستضعفة للإبلاغ عن أي خطاب تنمري.	2.39	0.71	79.82	5	مرتفعة
	المتوسط الحسابي العام	2.48	0.42	82.52		مرتفعة

من جدول (7) تبين أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحرب في قطاع غزة" يساوي 2.48، أي أن الوزن النسبي 82.52%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبترتيب العبارات؛ حصلت العبارة (تعمل المؤسسة على نشر ثقافة التسامح) على أعلى درجة موافقة بنسبة 89.91%، ثم العبارة (تساهم المؤسسة في الحد من خطاب الكراهية عبر التوعية) بنسبة 86.40%، ثم العبارة (تدعم المؤسسة خطاب الوحدة الوطنية) بنسبة 85.96%، ثم العبارة (تلتزم المؤسسة بتقديم خطاب إعلامي ينبذ التمييز المجتمعي) بنسبة 82.89%، ثم العبارة (توفر المؤسسة مساحات آمنة للفئات المستضعفة للإبلاغ عن أي خطاب تنمري) بنسبة 79.82%، ثم العبارة (تراقب المؤسسة الشائعات والتحريض) بنسبة 79.37%، بينما حصلت العبارة (توظف المؤسسة الشخصيات المؤثرة محلياً لنشر رسائل مضادة لخطاب الكراهية) على أقل درجة موافقة بنسبة 73.25%.

وتشير النتائج أن هذا المحور جاء بدرجة مرتفعة في تجريم خطاب الكراهية، وهو ما يؤكد إدراك المؤسسات الأهلية لخطورة خطاب الكراهية في ظل الحرب؛ لما له من آثار سلبية على الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الأزمات الممتدة تخلق بيئة خصبة لانتشار الشائعات، والاستقطاب السياسي والاجتماعي؛ الأمر الذي يجعل نشر ثقافة التسامح، وقبول الآخر ضرورة مجتمعية للحفاظ على الاستقرار الداخلي، كما أن نشر ثقافة التسامح يعكس توجه المؤسسات نحو معالجة جذور الانقسام الاجتماعي، من خلال تعزيز قيم الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.



في المقابل، فإن انخفاض توظيف الشخصيات المؤثرة محلًا لنشر رسائل مضادة لخطاب الكراهية قد يعود إلى ضعف الإمكانيات الإعلامية للمؤسسات، أو محدودية التنسيق مع القيادات المجتمعية، أو الانشغال بالاستجابة الإنسانية الطارئة؛ ما يستدعي تطوير شراكات مجتمعية وإعلامية أكثر فاعلية لمواجهة خطاب الكراهية خلال الحرب.

وتتفق النتائج الحالية مع نتائج دراسة (PNGO, 2026)، في أن حملات "تجريم التخوين" التي أطلقتها المؤسسات ميدانيًا ورقميًا ساهمت في استقرار الجبهة الداخلية، ومنع الاستقطاب السياسي الحاد.

– ما المعوقات التي تحد من تعزيز السِّلَم الأهلي خلال أوقات الحروب بقطاع غزة؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (8) يوضح المعوقات التي تحد من تعزيز السِّلَم الأهلي خلال أوقات الحرب بقطاع غزة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1. تراجع دور السلطات الرسمي في فض النزاعات الناشئة.	2.68	0.57	89.47	5	مرتفعة
2. ضعف قدرة المؤسسة على التحرك بحيادية كاملة في بعض البيئات المتأثرة بالصراع.	2.38	0.67	79.39	12	مرتفعة
3. غياب التنسيق المركزي بين المؤسسات الأهلية المتخصصة بالسِّلَم الأهلي.	2.50	0.62	83.33	9	مرتفعة
4. الاكتظاظ الحاد في مراكز الإيواء وانعدام الخصوصية في زيادة الاحتكاك اليومي بين النازحين.	2.82	0.39	93.86	1	مرتفعة
5. انتشار الشائعات وغياب المنصات الإعلامية الموثوقة خلال الحرب.	2.74	0.47	91.23	2	مرتفعة
6. التشدد والتعصب الحزبي والسياسي.	2.51	0.66	83.77	8	مرتفعة
7. الانفلات الأمني وضعف أجهزة الأمن بالمجتمع.	2.68	0.62	89.47	4	مرتفعة
8. الانتقائية وعدم العدالة في توزيع المساعدات الإغاثية على الجميع.	2.38	0.63	79.39	11	مرتفعة
9. ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المجتمع.	2.71	0.56	90.35	3	مرتفعة
10. تدني القيم الأخلاقية بين أفراد المجتمع الفلسطيني.	2.62	0.65	87.28	6	مرتفعة
11. انخفاض المستوى التعليمي وزيادة نسبة الأمية.	2.39	0.67	79.82	10	مرتفعة



العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
12. انخفاض الوازع الديني بين أفراد المجتمع الفلسطيني خلال الحرب.	2.61	0.59	86.84	7	مرتفعة
المتوسط الحسابي العام	2.59	0.35	86.18		مرتفعة

من جدول (8) تبين أنَّ المتوسط الحسابي لمجال "المعوقات التي تحدُّ من تعزيز السِّلْم الأهلي خلال أوقات الحرب بقطاع غزة" يساوي 2.59، أي أن الوزن النسبي 86.18%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبترتيب العبارات حصلت العبارة (الاكتظاظ الحاد في مراكز الإيواء وانعدام الخصوصية في زيادة الاحتكاك اليومي بين النازحين) على أعلى درجة موافقة بنسبة 93.86%، ثم العبارة (انتشار الشائعات وغياب المنصات الإعلامية الموثوقة خلال الحرب) بنسبة 91.23%، ثم العبارة (ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المجتمع) بنسبة 90.35%، ثم العبارة (الانفلات الأمني وضعف أجهزة الأمن بالمجتمع) بنسبة 89.47%، ثم العبارة (تراجع دور السلطات الرسمي في فضِّ النزاعات الناشئة) بنسبة 89.47%، ثم العبارة (تدنِّي القيم الأخلاقية بين أفراد المجتمع الفلسطيني) بنسبة 87.28%، ثم العبارة (انخفاض الوازع الديني بين أفراد المجتمع الفلسطيني خلال الحرب) بنسبة 86.84%، ثم العبارة (التشدُّد والتعصب الحزبي والسياسي) بنسبة 83.77%، ثم العبارة (غياب التنسيق المركزي بين المؤسسات الأهلية المتخصصة بالسِّلْم الأهلي) بنسبة 83.33%، ثم العبارة (انخفاض المستوى التعليمي وزيادة نسبة الأمية) بنسبة 79.82%، ثم العبارة (الانتقائية وعدم العدالة في توزيع المساعدات الإغاثية على الجميع) بنسبة 79.39%، بينما حصلت العبارة (ضعف قدرة المؤسسة على التحرك بحيادية كاملة في بعض البيئات المتأثرة بالصراع) على أقل درجة موافقة بنسبة 79.39%.

ولقد أظهرت النتائج أن مستوى المعوقات جاء مرتفعاً، وهو ما يؤكِّد أن المؤسسات الأهلية تواجه تحديات معقدة تحدُّ من قدرتها على تعزيز السِّلْم الأهلي أثناء الحرب. وقد تصدرت مشكلة الاكتظاظ في مراكز الإيواء، وانتشار الشائعات، وضعف الأوضاع الاقتصادية قائمة المعوقات، وهي نتائج منطقية في ظلِّ الظروف الاستثنائية التي يعيشها قطاع غزة؛ حيث تؤدي الضغوط المعيشية والنفسية إلى زيادة احتمالات النزاعات المجتمعية. وتشير النتائج إلى أنَّ ضعف التنسيق بين المؤسسات، والانقسام السياسي، وضعف الإمكانيات المؤسسية، تمثل تحديات إضافية تستدعي وضع آليات تنسيق وطنية موحدة لتعزيز السِّلْم الأهلي خلال الأزمات.

وتتفق النتائج الحالية مع نتائج دراسة (الضبة، 2025)، (شتيه، 2022)، (AMAN، 2024)، (Oxfam، 2024)، والذين أكدوا أن المعوقات الأمنية المتمثلة في استهداف مقار الجمعيات وكوادرها تصدرت قائمة التحديات، تلاها معوق "الاستقطاب السياسي" الذي أضعف أحياناً من حيادية المؤسسات في نظر الجمهور المحلي. كما بيَّنت النتائج أن شحَّ الموارد المالية الموجهة لبرامج السِّلْم الأهلي مقابل المساعدات الإغاثية البحثية أدَّى إلى تراجع الأنشطة التوعوية والحوارية، وأشارت النتائج إلى أنَّ ضعف التنسيق بين المؤسسات الأهلية والجهات الرسمية في ظل الأزمة خلق فجوات تنفيذية استغلَّتها بعض الأطراف لنشر الفوضى، وأنَّ التحديات الأمنية والتمويلية المشروطة مثلت أكبر عائق أمام تعزيز السِّلْم الأهلي.



النتائج العامة والتوصيات

أولاً- النتائج العامة للدراسة.

النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل: ما دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة؟

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحوار المجتمعي أثناء الحرب في قطاع غزة" يساوي 2.49 أي أن الوزن النسبي 83.08%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

– **النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل: ما دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك الاجتماعي أثناء الحرب في قطاع غزة؟**

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في تعزيز التماسك الاجتماعي أثناء الحرب في قطاع غزة" يساوي 2.65 أي أن الوزن النسبي 88.47%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

– **النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل: ما دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحروب في قطاع غزة؟**

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة أثناء الحروب في قطاع غزة" يساوي 2.39 أي أن الوزن النسبي 79.82%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

– **النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل: ما دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب في قطاع غزة؟**

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في تعزيز سيادة القانون أثناء الحرب في قطاع غزة" يساوي 2.51 أي أن الوزن النسبي 83.71%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

– **النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل: ما دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحرب في قطاع غزة؟**

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لمجال "دور المؤسسات الأهلية في تجريم خطاب الكراهية أثناء الحرب في قطاع غزة" يساوي 2.48 أي أن الوزن النسبي 82.52%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

– **النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل: ما المعوقات التي تحد من تعزيز السلم الأهلي خلال أوقات الحرب بقطاع غزة؟**

أظهرت أن المتوسط الحسابي لمجال "المعوقات التي تحد من تعزيز السلم الأهلي خلال أوقات الحرب بقطاع غزة" يساوي 2.59 أي أن الوزن النسبي 86.18%، وهذا يعني أن هناك موافقة (مرتفعة) من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ثانياً- التوصيات العامة.

بناء على نتائج الدراسة، توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات، وهي كالتالي:



1. إنشاء منصّات حوارية مجتمعية دائمة، تجمع ممثلين عن الأسر النازحة، والوجهاء، والمؤسسات المحلية، بما يسهم في تقريب وجهات النظر، وتعزيز التواصل الاجتماعي خلال فترات النزاع والطوارئ.
2. توسيع استخدام الوسائل الرقمية والإعلام الجديد في نشر ثقافة الحوار المجتمعي، من خلال إنتاج محتوى تفاعلي يعزّز قيم التسامح والتفاهم، ويواجه الشائعات والخطابات الانقسامية التي تزداد خلال الحروب.
3. تصميم برامج تدخل مجتمعي تستهدف الأسر النازحة داخل تجمعات النزوح، من خلال أنشطة تطوعية ومبادرات مجتمعية مشتركة، بما يحدّ من الفجوات الاجتماعية، ويعزز التماسك المجتمعي. 4. اعتماد معايير مؤسسية واضحة لضمان العدالة والشفافية في توزيع المساعدات الإنسانية، وربطها بأنظمة رقابة ومساءلة مجتمعية تعزّز ثقة المواطنين بالمؤسسات الأهلية، وتحدّ من النزاعات المرتبطة بالمساعدات الإغاثية.
5. تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في حماية الممتلكات العامة من خلال تشكيل لجان ومبادرات شعبية بالتعاون مع البلديات والمؤسسات الأهلية، تتولّى التوعية المجتمعية، والإبلاغ عن أي ممارسات تؤدي إلى الإضرار بالمرافق أثناء الأزمات.
6. إدماج برامج توعية منتظمة حول حماية الممتلكات العامة والخدمات الأساسية ضمن الأنشطة الإغاثية والنفسية والاجتماعية المقدمة للأطفال والأسر، مع التركيز على السلوكيات الوقائية التي تقلّل من التخريب الناتج عن الضغوط النفسية للحرب.
7. تعزيز برامج التنقيف القانوني داخل المؤسسات الأهلية، من خلال توفير استشارات قانونية مجانية للمواطنين، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم أثناء الحروب، باعتبار أنّ هذا الجانب جاء ضمن أقل الفقرات تقييمًا في محور سيادة القانون.
8. إنشاء شراكات مؤسسية أكثر فاعليّة بين المؤسسات الأهلية والجهات القضائية والحقوقية ومؤسسات العدالة المحلية؛ لضمان وصول الخدمات القانونية للفئات الأكثر تضررًا، وتعزيز ثقة المواطنين بسيادة القانون.
9. تطوير وحدات متخصصة داخل المؤسسات الأهلية لرصد وتوثيق الانتهاكات الحقوقية بصورة مهنية ومنهجية، بما يسهم في حماية الضحايا، ودعم جهود المناصرة المحلية والدولية.
10. توسيع توظيف الشخصيات الاعتبارية والدينية والأكاديمية والمؤثرين المحليين في نشر رسائل إيجابية مضادة لخطاب الكراهية والتحريض؛ نظرًا لأنّ النتائج أظهرت ضعف الاستفادة من هذا المورد المجتمعي مقارنة ببقية التدخلات.
11. توجيه الممولين والجهات الدولية إلى دعم البرامج التي تجمع بين الإغاثة الإنسانية، وبناء السّلم الأهلي، بحيث لا تقتصر التدخلات على تقديم المساعدات، وإنما تشمل أنشطة تعزيز الحوار المجتمعي، والتماسك الاجتماعي، وسيادة القانون، ومكافحة خطاب الكراهية باعتبارها ركائز أساسية للحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني أثناء الحروب.

المراجع

1. الحواجري، رائد. (2023). المجتمع المدني وتحديات الضبط الاجتماعي في المناطق الهشة. ط1. عمان: دار اليازوري العلمية.
2. زهران، سامر. (2025). سوسيولوجيا السلم الأهلي: التماسك الاجتماعي في المجتمعات الانتقالية. (د.ط.). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. (2025). تداعيات الحرب على منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة: تقييم الدور والاحتياجات. ط1. غزة: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
4. شتيه، محمد عبد الفتاح حسين. (2022). السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني بين سيادة القانون والعرف العشائري- دراسة تحليلية. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، جامعة الزيتونة الأردنية، 3 (3)، 25-1.



5. الضبة، رامي. (2025). المعوقات الميدانية والسياسية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في حماية السلم الأهلي بقطاع غزة أثناء النزاعات. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.
6. عافية، وحيد مأمون معوض. (2021). الدور التوعوي للجمعيات الأهلية في تعزيز قيم المواطنة: دراسة ميدانية. المجلة العلمية لكلية الآداب - جامعة المنوفية، 33(129)، 3-38.
7. عبد الهادي، سامي (2025). إدارة الأزمات الاجتماعية في المجتمع العربي: تحديات وحلول. ط1. عمان: دار الكتاب الحديث.
8. العتيبي، منصور. (2024). المنظمات الأهلية وسيادة القانون: رؤية في ظل الأزمات. ط1. القاهرة: دار النشر الجامعي.
9. المجلس النرويجي للاجئين (NRC). (2026). الدفاع عن الفضاء المدني وسيادة القانون في غزة: تحديات عام 2026. القدس: المجلس النرويجي للاجئين.
10. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2025). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون وحماية السلم المجتمعي خلال النزاعات المسلحة في قطاع غزة. ط1. غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان غزة.
11. منصور، خالد. (2024). الاستقرار الاجتماعي وتعزيز السلم الأهلي في المجتمعات المعاصرة. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر.
12. Abu-Nimer, M. (2021). *Peacebuilding and Nonviolence: Philosophical and Spiritual Perspectives*. Wiley-Blackwell.
13. Anheier, H. K., & Toepler, S. (2024). *International encyclopedia of civil society* (2nd ed.). Springer Nature.
14. Coalition for Accountability and Integrity (AMAN). (2024). *Reality and challenges of NGOs work in light of the genocidal war on Gaza*. Ramallah, Palestine.
15. Edwards, M. (2025). *Civil society: Theory and practice in the 21st century* (5th ed.). Polity Press.
16. Hardcastle, D. A., Powers, P. R., & Wenocur, S. (2023). *Community Practice: Theories and Skills for Social Workers* (4th ed.). Oxford University Press.
17. Khan, M., & Ahmed, S. (2025). *NGOs and social harmony in high-conflict zones: A Pakistan perspective on mediation and rule of law*. Quaid-i-Azam University Press.
18. Li, X., & Zhang, Y. (2025). *Social organizations and crisis governance: A comparative study on community cohesion and law enforcement in conflict zones*. Tsinghua University Press.
19. Miller, A., Thompson, J., & Al-Salem, H. (2024). *Grassroots dialogue initiatives by NGOs in high-conflict zones: The case of the Gaza Strip*. *Journal of Conflict Resolution and Civil Society*, 12(2), 45-68.
20. Mullaly, B., & West, J. (2024). *The Challenging Critical Social Work: A Liberation Perspective*. Oxford University Press.
21. Oxfam International. (2024). *Barriers to social peace: Structural and field challenges facing NGOs in the Gaza Strip*. Oxfam Policy Research.
22. PNGO. (2025). *The role of NGO networks in maintaining civil peace*. Gaza, Palestine.
23. Reid, K. (2022). *Conflict Resolution and Social Work Practice*. Routledge.
24. UNDP. (2024). *Social Cohesion and Community Resilience in the State of Palestine: Impact of the 2023-2024 War*. New York: United Nations Development Programme.



مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com

Volume (132) August 2026 | العدد (132) أغسطس 2026



ISSN Online: 2414-338

ISSN Print: 2516-3811



25. UN-OCHA. (2026). Gaza humanitarian response Community peacebuilding focus: Situation report no. 66. United Nations Office for the Coordination of
26. World Bank. (2024). Global economic prospects: Fragile and conflict-affected situations: Intertwined crises, multiple vulnerabilities.